موقف حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية من التطورات السياسية الداخلية في المغرب ١٩٧٦ -١٩٨٣

الباحثة : نور عبد الحسن خادم
جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية
Nna٤٢٢٧٠٢@gmail.com

أ .د حامد عبد الحمزة العلي
جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث

يعد حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (حزب العدالة والتنمية حاليا) احد الاحزاب المغربية التي ظهرت على الساحة السياسية في عام ١٩٦٧،بعد اعلان الملك الحسن الثاني حالة الاستثناء عام ١٩٦٥ ، وقد كان لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية مواقف من التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها المملكة المغربية ولاسيما المدة ١٩٧٦-١٩٨٢ واهمها موقفه من انتخابات المجالس البلدية والقروية لعام ١٩٧٦، والتشريعية لعام ١٩٧٧،التي اعلن الملك الحسن الثاني عن ضرورة إجرائها من اجل تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والبناء الشامل للمغرب ، وكذلك دور الحزب في مجلس النواب، فضلاً عن موقفه من الازمة الاقتصادية التي شهدها المغرب عام ١٩٨١ وتأثيرها في اقتصاد المغرب .

الكلمات المفتاحية: عبد الكريم الخطيب، الحسن الثاني، الانتخابات، الدستور

Abstract

The peopIes Democratic ContiutionaI Party(PjD)is one of the Moroccan Parties that emerged in the PoIiticaI arena in ١٩٦٧ after the decIaration of a state of exception by King Hassan it Kingdom of Morocco and especiaIIy for Period(١٩٧٦-١٩٨٢).Themost important of Which was suspended from the eIections of the municipaI and ViIIage counciIs in ١٩٧٦ ١٩٧٧ Which King Hassan II and the IegisIative deciared necessary to strengthen PoIiticaI,economic stabiIity and Comprehensive Contruction of Morocco as WeIIas the roIe of the party in CounciI.As weII as his Position on the economic crisis witnessed by Morocco in ١٩٨١ and its impact on Morocco.

Keywords: Democratic Constitutional Movement Party, Abdel Karim Khatib, Hassan II, Elections, Constitution

المقدمة

تحتل الاحزاب السياسية داخل الدولة والمجتمع مكانة مهمة فهي تشكل احد المكونات الفاعلة في الحياة السياسية والمؤثرة فيها لما تقوم به من دور في تنظيم المواطنين وتمثيلهم في المجالس المنتظمة وبناءً على ذلك سنعمل في هذا البحث على التطرق الى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وموقفه من التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها المملكة المغربية للمدة ١٩٧٦-١٩٨٢ بعد عملية التوافق بين الاحزاب السياسية المغربية على قضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ وكان للحزب موقف من حدوث القضية وطالب بعودة الصحراء الى حوزة التراب المغربي، فضلاً عن مواقفه من التطورات السياسية الداخلية التي سنتناولها في هذا البحث .

وقد اشتمل البحث على أربعة محاور رئيسة تناول المحور الاول موقف الحزب في الانتخابات لمجالس البلدية والقروية لعام ١٩٧٦ ، أما المحور الثاني فقد تحدث عن الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧،وموقف الحزب منها، وجاء المحور الرابع ليوضح دور الحزب في مجلس النواب والتعديلات الدستورية التي اجريت، وسلط المحور الرابع الضوء على

موقف الحزب من الازمة الاقتصادية لعام ١٩٨١، ورفضه سياسية الحكومة في التعامل مع المواطنين مقدما الحزب بعض الحلول المناسبة من اجل التخفيف من الازمة التي تعيشها المملكة المغربية .

المحور الأول: الانتخابات البلدية والقروية لعام ١٩٧٦م ودور الحزب فيها.

ساعدت قضية الصحراء الغربية التي شهدها المغرب ، الملك الحسن الثاني ، على تخفيف حدة التوتر الداخلي عند الأحزاب المعارضة ونقل اتجاهها صوب المعاضدة لموقفه الخاص لاسترجاع الاراضي الصحراوية وتحريرها[١]، من انطلاق المسيرة السلمية في الصحراء في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥(م[٢])، والتي أعقبها توقيع اتفاقية مدريد في ١٤ تشرين الثاني من العام نفسه[٣].

وعلى اثر التضامن مع الحكومة المغربية في قضية الصحراء الغربية اعلنت الحكومة المغربية فتح الباب أمام ما عرف باسم المسلسل الديمقراطي[٤]، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ السياسي المعاصر للمغرب من خلال هذه الانطلاقة باتجاه تفعيل الممارسة الديمقراطية وذلك نتيجة حتمية لتنامي الوعي السياسي لدى الادارة الملكية والاحزاب والقوى السياسية ، وإدراك الجميع أهمية المرحلة التاريخية التي يمر بها المغرب، والعمل للحِد من خطورة تطورات المرحلة السابقة وتحدياتها ، وضرورة اقامة أطر سياسة جديدة وتحديث العلاقات بين الاحزاب السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للبلاد[٥] .

في ٨ تموز ١٩٧٦ م، ألقى الملك الحسن الثاني، خطاباً بمناسبة الذكرى السابعة والاربعين لعيد الشباب أعلن فيه عن ضرورة إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية لإيجاد المؤسسات التمثيلية القادرة على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي[٦]، والبناء الشامل للمغرب[٧].

وفي ٣٠ أيلول ١٩٧٦م، أصدر الملك الحسن الثاني ،قانوناً لتوسيع صلاحيات المجالس المحلية فضلاً عن تقوية سلطة رئيس المجلس البلدي إذ أصبحوا يمارسون تنفيذ قرارات مجالسهم، إذ القانون الجديد وضع المجلس البلدي تحت الوصاية المباشرة لوزارة الداخلية على المجالس وأعضائها ورؤسائها[٨]، وحدد القانون الجديد عدد أعضاء مجالس البلدية بما يتناسب مع عدد السكان إذ حدد للمدينة التي لا يقل عدد سكانها عن ٧٥٠٠ نسمة بـ(٩) أعضاء والمدينة التي يزيد عدد سكانها على ٤٠٠.٠٠٠ نسمة بـ ٢٥١ عضواً[٩].

ونتيجة إلى ذلك وجهت الأحزاب المعارضة نداء إلى المواطنين تدعوهم إلى التسجيل بالقوائم الانتخابية وطالبت بالعفو عن المعتقلين السياسيين وضمان الحريات الفردية والجماعية[١٠]، إذ بلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية(٦,٥٢٤,٢٤٥) ناخباً[١١].

شارك حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الانتخابات البلدية القروية ، وتقدم الحزب ب ١,٨٣٦مرشحاً ، وقد كان الأمين العام للحزب عبد الكريم الخطيب[١٢] من بين الشخصيات السياسية المهمة التي مثلت الحزب في المجلس الخاص الذي أعلن الملك الحسن الثاني عن تأسيسه في ٣ تموز ١٩٧٦ [١٣]، ذلك من أجل سلامة وضمان نزاهة سير العمليات الانتخابية التي تشارك فيها الاحزاب السياسية المغربية ، لذا تم الاعداد للانتخابات سياسياً بشكل مجلس خاص مثلت فيه جميع الأحزاب السياسية الموجودة في أشخاص قادتها[١٤]، والتي أخذت على عاتقها مهمة الإشراف على سير العملية الانتخابية ورفع الرقابة عن الصحف ومن أجل منع أي تزوير أو أي إخلال[١٥].

أجريت الانتخابات البلدية والقروية في ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٧٦ م[١٦]، علماً ان الحملة الانتخابية قد افتتحت رسمياً في ١٩ من شهر تشرين الأول من السنة نفسها ، في جوٍ من المصالحة الوطنية بين كافة الاحزاب السياسية

وشاركت جميعها بهذه الانتخابات باستثناء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية معللاً ذلك بضرورة وجود معارضة كشرط من شروط الديمقراطية الحقيقية[١٧]، وجرت العملية الانتخابية في أجواء ديمقراطية استطاعت الاحزاب السياسية من مواصلة حملاتها الدعائية الواسعة لمرشحيها لخوض الانتخابات بكل حرية وممارسة ديمقراطية وانتهت في ٢٥ منه [١٨]، وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول رقم(١) [١٩].

جدول رقم (١)

ت	الاحزاب	المرشحون	الفائزون	الملاحظات
١	المستقلون	٢٥,١١١	٨,٥٨٢	
٢	حزب الاستقلال	٧,٧٣٩	٢,١٨٤	
٣	حزب الحركة الشعبية	٣,١٨٦	١,٠٥٤	
٤	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٣,٠٠٤	٨٧٤	
٥	الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية	١,٨٣٦	٤٥٢	
٦	حزب التقدم والاشتراكية	٥٢٧	٢٦	
٧	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	٧٦٦	١١٣	
٨	حزب العمل	٣١٣	٥٨	
٩	حزب الحر التقدمي	٤٦	٥	
١٠	الحزب الدستوري الديمقراطي	١٠٩	٢٦	

المحور الثاني: موقف الحزب من الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧.

شكلت الانتخابات دعما للانفتاح الديمقراطي في الحياة السياسية ،وعودة الأمل لأحزاب المعارضة للمشاركة في العملية السياسية في المغرب بعد أن كانت قد أعلنت معارضتها لنظام الحكم لاسيما بعد إعلان حالة الطوارئ عام ١٩٦٥م[٢٠]، جاءت الدعوة الملكية لإجراء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧م، لإعادة العملية الديمقراطية في المغرب[٢١]، وقد حُدد موعد اجراء الانتخابات التشريعية في ٣ حزيران عام ١٩٧٧م [٢٢].

شارك حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الانتخابات التشريعية ،وتقدم الحزب ب (٥٨) مرشحاً[٢٣] وكان الأمين العام للحزب عبد الكريم الخطيب من بين الوزراء الاربعة الذي عينهم الملك الحسن الثاني في ١ آذار عام ١٩٧٧م، للإشراف على سير العملية الانتخابية ومراجعة لوائح الناخبين[٢٤].

وفي ٩ آيار ١٩٧٧م، أُصدر القانون التنظيمي بتأليف مجلس النواب وانتخاب أعضائه ، وحدد أعضاء مجلس النواب بـ ٢٦٤ عضواً على ان ينتخب ١٧٦ عضواً بالاقتراع المباشر و٨٨ عضواً باقتراع غير المباشر [٢٥]، وحدد سن المشرح بأن يكون ٣٠ عاماً، أما هيئة الناخبين فقد حدد سن الناخبين من كلا الجنسين بأن لا يقل عن ٢٥ عاماً [٢٦]، وبلغ عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية (٦,٥٢٠,٥٤٥) ناخباً [٢٧].

قامت الحكومة المغربية بدعم الحملة الانتخابية التشريعية ووضعت أجهزتها الاعلامية كافة لدعم الحملة الانتخابية، والاعلان عن اجراء العديد من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم الشعب [٢٨]، أجريت الانتخابات التشريعية المباشرة في موعدها المحدد في ٣ حزيران عام ١٩٧٧[٢٩]، وشاركت جميع الأحزاب السياسية ماعدا حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي رفض المشاركة ووجه انتقاده لهذه الانتخابات [٣٠]، وبلغ عدد الأصوات المسجلة

(٦,٥٢٠,٥٤٥) صوتاً، أما المصوتون فقد بلغ عددهم (٥,٣٦٩,٤٣١) شخصية أما الأصوات الملغاة فقد بلغت (٣٢٤,٠٦٨) صوتاً وبلغت نسبة المشاركة (٨٢,٣٦٪) [٣١]، وأسفرت النتائج عن فوز حزب التجمع الوطني الأحرار (المستقلين)بـ(٨١) مقعداً ،حزب الاستقلال (٤٥) مقعداً، وحزب الحركة الشعبية (٢٩) مقعداً، حزب الاتحاد الاشتراكي (١٦) مقعداً، وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بمقعدين ،وحزب العمل بمقعدين ايضا،حزب التقدم والاشتراكية بمقعد واحد[٣٢] .

ولاستكمال الانتخابات جرت الانتخابات التشريعية غير المباشرة في ٢١ حزيران للمقاعد المتبقية للبرلمان لانتخاب ٨٨ عضواً من مجموع٢٦٤ نائباً تنتخبهم هيئة انتخابية تؤلف من اعضاء المجالس البلدية والقروية والغرف المهنية [٣٣]، وقد أسفرت نتائج الانتخابات الغير المباشرة عن فوز المستقلين بـ(٥٧) مقعداً، حزب الاستقلال (٥) مقاعد، وحزب الحركة الشعبية(١٨) مقعداً، وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بمقعد واحد،والاتحاد المغربي للشغل (٧) مقاعد، وحزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي لم تحصل على اي مقعد[٣٤]

يتضح من النتائج المذكورة اعلاه ان الانتخابات التشريعية أسفرت عن فوز حزب التجمع الوطني الأحرار(المستقلين) أيضاً اذ حصلوا المركز الأول في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧م، وأن حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية قد حصل على ثلاثة مقاعد مقعدين بالانتخابات المباشرة ومقعد واحد بغير المباشرة ويعزى ذلك الى ان الحزب شارك بـ ٦٠ مرشحاً(٥٨) بالمباشرة و(٤) بغير المباشرة واقتصر على ٢١ اقليم على عكس الأحزاب السياسية المغربية الأحزاب المشاركة في الانتخابات[٣٥].

جاء قرار المشاركة حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في الانتخابات من اجل ارجاع الثقة بين المواطنين والسلطة، وسعى من اجل انجاح هذه العملية الديمقراطية، وشجع بقية الاحزاب المغربية على المشاركة وارجاع المصداقية للسلطة والمؤسسات معاً[٣٦]. فقد تحدث الأمين العام للحزب عبد الكريم الخطيب بخصوص النتائج للانتخابات التشريعية اذ قال الخطيب نحن نضع ثقتنا بالملك الحسن الثاني، لأنه يرغب في الإشراف بنفسه على الانتخابات، واقول بكل صراحة انه ما من نائب في هذا البرلمان استحق الفوز حتى نائبنا الوحيد في البرلمان يشمله ذلك ،لقد كان البرلمان يتكون من أحزاب تجمعها الإدارة فقط [٣٧].

وقد كسبت نتائج انتخابات ١٩٧٧م، رغبة الملك في أعطاء تصور جديد عن نظام الحكم ، وذلك يعني التوافق الديمقراطي من خلال اجراء الانتخابات وضمان أغلبية برلمانية خاضعة للسلطة ، اذ ليس من المعقول أن يؤسس حزب التجمع الوطني للأحرار قبل الانتخابات بأشهر قليلة ويحصل على الاغلبية البرلمانية بالمقارنة مع الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وتاريخها الوطني والسياسي، وذلك يؤكد مدى تدخل الحكومة في النتائج الانتخابية ،إذ الهدف منها إعادة تنظيم التوازنات السياسية لمصلحة الملك ليضمن مركزيته في الحكم ، كذلك استطاع الملك من اعادة المعارضة الحزبية للقبول بالوضع الراهن آنذاك ، وإعطاء صورة عن النظام السياسي بأنه ديمقراطي وضمن اغلبية برلمانية تدعم الحكومة في سياسته ، ومكنت الانتخابات الملك من معرفته وتقييم قوة أحزاب المعارضة وعلاقتها بالشعب ليتمكن من اضعاف تلك القوة [٣٨] .

ولهذا يمكن القول إن الملك الحسن الثاني هو الفائز الاكبر في تلك الانتخابات وانه تمكن ان يبدد الصراع السياسي والداخلي وينقل البلاد من جديد إلى مرحلة عودة الحياة والحيوية للمؤسسات الدستورية[٣٩].

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات لعام ١٩٧٧م، في إطار دستور عام ١٩٧٢ م،قدم رئيس الوزراء أحمد عصمان[٤٠] استقالته إلى الملك الحسن الثاني[٤١]، ثم كلفه الملك بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في ١٠ تشرين الأول ١٩٧٧ ، وبمشاركة حزب الاستقلال والحركة الشعبية [٤٢]، ضمت الحكومة الجديدة (٣٢) عضواً، و(٢٠) وزيراً و(٨) كاتب دولة، و(٤) وزراء دولة، وبذلك عدت اضخم حكومة في تاريخ المملكة المغربية[٤٣].

وما يبدو للباحث على الرغم من أن الانتخابات لم تحقق النتائج المرضية للأحزاب السياسية المغربية مقارنة بحزب التجمع الوطني الأحرار (المستقلين) بقيادة احمد عصمان الذي حصل على المركز الاول في الانتخابات وكان الفارق كبير الا انها كانت مرحلة جديدة ومتقدمة من الديمقراطية لدى الجماهير المغربية، وذلك لتأثيرها على الحياة الديمقراطية وتفاعل تلك الاحزاب ومشاركتهم في العملية الديمقراطية على الساحة السياسية علناً.

المحور الثالث: دور الحزب في مجلس النواب

إن الدارس للتجربة البرلمانية في المغرب يلاحظ انها تختلف اختلافاً كبيراً من الناحية التاريخية عن التجارب العربية الأخرى ،إذ التجربة البرلمانية بدأت في المملكة المغربية مع إعلان حالة الاستقلال ،وانتخاب أول مجلس تشريعي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، ومن جهة ثانية انها التجربة البرلمانية الوحيدة التي جرت في حلقاتها كافة في ظل نظام التعددية الحزبية إذ منعت الدساتير المغربية نظام الحزب الواحد ومع ذلك لا يعني أن البرلمان المغربي له صلاحيات أكثر وأكبر من البرلمان العربية الأخرى [٤٤]، إذ يعد البرلمان الهيأة التي تمارس السلطة التشريعية[٤٥]، ولمجلس النواب أو البرلمان مجموعة من الاختصاصات منها الرقابة على الحكومة وله ان يمارس الاختصاصات في عمليه تقديم ملتمس الرقابة وكذلك يختص بالعملية التشريعية وتنظيم القوانين وتحديد العقوبات والجرائم والحكم الجنائية والمدنية[٤٦].

ترأس الملك الحسن الثاني، افتتاح الجلسة الاولى للبرلمان في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٧م ،وألقى خطاباً جاء فيه : **" ان افتتاح البرلمان وتشكيل الحكومة الائتلافية مؤخرا أصبح المغرب يسير بخطى ثابتة نحو الديمقراطية وباكتمال المؤسسات الدستورية، فمجلس النواب الذي يمثل السلطات التشريعية في البلاد وانتخاب المجالس البلدية والقروية التي سبقت انتخابات البرلمان واعطاء تلك المجالس وكامل الاستقلالية جعلت المغرب في طليعة الدول الديمقراطية"**[٤٧]، ذلك استناداً للفصل (٣٨) من دستور عام ١٩٧٢ م،الذي نص على عقد مجلس النواب جلساته في أثناء دورتين في السنة يترأس الملك الحسن الثاني ،افتتاح الدورة الأولى التي تبدأ يوم الجمعة الثانية من شهر تشرين الاول، وتفتتح الدورة الثانية في يوم الجمعة الثانية من شهر نيسان[٤٨].

وقد تناولت أعمال المجلس مجالات متعددة مارس فيها البرلمان دوره عبر اللجان المنبثقة منه، وكل لجنة تختص في قطاع أو اكثر من القطاعات، وتدرس هذه اللجان اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب للبرلمان ومشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة، وبعد دراسة وافية تعرض للمناقشة ومن ثم للتصويت النهائي في الجلسات البرلمانية[٤٩]، ومن القضايا الأخرى التي تطرق لها البرلمان المغربي هو القانون المالي فقد نص الدستور المغربي لعام ١٩٧٢م،في الفصل(٤٩) على أن يصدر قانون المالية عن مجلس النواب بالتصويت عليه طبقاً لشروط ينص عليها القانون التنظيمي ،وللحكومة وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغير البرنامج المصادق عليه[٥٠]، وان التصويت على ميزانية المالية المغربية ارتبط بالثروة العقارية والمالية للأشخاص مما جعل البرلمانيين والممثلين لفئات اجتماعية تعمل للدفاع عن مصالحهم[٥١]، كما أن النص الدستوري لمناقضة الميزانية المالية للمغرب كان في صالح الحكومة[٥٢].

بدأت أعمالها الجلسة وفق الفصل (٤٣) من الدستور بانتخاب رئيس مجلس النواب لمدة ثلاث سنوات وأعضاء مكتبه لمدة سنة واحدة، ويتم انتخابهم بشكل سري[٥٣]، وبناءً على التقاليد البرلمانية أجريت الانتخابات السرية في مجلس

النواب لاختيار رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه لكي يتمكنوا من القيام بمسؤولياتهم اذ اختير السيد داي ولد سيدي بابا[٥٤] رئيساً للمجلس إذ فاز بـ(١٤٦) صوتاً مقابل (٥٣) صوتاً لمرشح حزب الاستقلال و(٤٥) صوتاً لمرشح الحركة الشعبية[٥٥]، وكان مواقف أحزاب المعارضة هو الامتناع عن التصويت من خلال اعطاء ورقة بيضاء في التصويت[٥٦]، ذلك مما جعل مرشح المستقلين يكون الاوفر حظاً وذلك بحصولهم (٢٢) مقعداً من مقاعد مكتب مجلس النواب الأربعة والعشرين التي من ضمن رئاسة المجلس مقابل حصول المعارضة على مقعدين[٥٧].

استعمل البرلمان مهمته الرقابية في لجان تقصي الحقائق في موضوع تسرب اسئلة البكالوريا ولجنة زيارة السجون اثر اضراب المعتقلين السياسيين عن الطعام [٥٨]، ومن جانب آخر كانت ظاهرة التغيب عن جلسات المجلس السمة البارزة التي ميزت مجلس النواب طول مدة عمله لدرجة ان بعض الجلسات لم يحضرها سوى (١٧١) نائباً اذ تم مناقشة بعض الميزانيات بأقل من (٦٠) نائباً[٥٩]، وخلال المدة التشريعية بلغت عدد الاسئلة الشفوية المطروحة للحكومة (١٠٧٦) سؤالاً أجابت عن (٦٤٤) سؤالاً، أما الأسئلة التحريرية بلغت(٨٧٢) سؤالاً أجابت الحكومة عن (٥٨٨) [٦٠].

طالبت أحزاب المعارضة في آذار ١٩٧٩م ،بتهيئة وتجنيد سكان الصحراء وتكوين وحدات عسكرية متنقلة للدفاع عن التراب الوطني[٦١]، ودعا الملك الحسن الثاني إلى تأسيس مجلس للدفاع الوطني لوضع استراتيجية لصيانة أمن الدولة والتراب الوطني وصادق مجلس النواب على تشكيله[٦٢].

كان الأمين العام الحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية عبد الكريم الخطيب من بين الأعضاء والمجموعات السياسية التي مثلت الحزب في المجلس الذي اكد على ضرورة اشراك الشعب المغربي في اتخاذ التدابير لحماية السيادة والتراب الوطني[٦٣].

قد أعقب ذلك في ٢١ آذار ١٩٧٩ م، تكليف الملك الحسن الثاني، المعطي بو عبيد[٦٤] لتشكيل الحكومة ٢٧ آذار ١٩٧٩ – ٥ تشرين الثاني عان ١٩٨١م، بعد أن أعلن الوزير السابق احمد عصمان تفرغه العمل الحزبي [٦٥].

شارك حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في استفتاء دستورين الذي نظمتها الحكومة المغربية في ايار عام ١٩٨٠م، لتعديل الفصول (٢١) و(٤٣) و(٩٥) من دستور عام ١٩٧٢ م[٦٦]، كان الاستفتاء الاول قد نظم في ٢٣ ايار من السنة نفسها لتعديل المادة (٢١) والتي تضمنت تعديل مجلس الوصاية ومنحه صلاحيات استثنائية وتخفيض السن القانونية التي تسمح لولي العهد بممارسة مهام الحكم من سن الثمانية عشرة عاماً إلى الستة عشرة عاماً[٦٧]، اما الاستفتاء الثاني كان في ٣٠ آيار لتعديل المادتين (٤٣) و(٩٥) وأهم ما جاء في التعديل هو تحديد مدة مجلس النواب من اربع سنوات إلى ست سنوات وهذا يعني تأجيل الانتخابات إلى عام ١٩٨٣م، بدلاً من عام ١٩٨١م [٦٨].

إن سبب تحديد الملك الحسن الثاني الولاية التشريعية من أربع إلى ست سنوات من طريق الاستفتاء جاء نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشها المغرب والتي تبحث عن تفاقم حد الأزمة الاقتصادية وامتداد ازمة الصحراء الغربية[٦٩].

كان موقف حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية من التعديلات الدستورية عام ١٩٧٢م، مؤيداً في حين عارضته الأحزاب المعارضة وصوتت بـ(لا) ونسبة المصوتين بـ(نعم) كانت مرتفعة فتم التعديل [٧٠]، وفي آذار ١٩٨١م أجريت الانتخابات التشريعية الجزئية في (٩) أقاليم لانتخاب (٨) نواب تعويضاً عن النواب الذين أبعدهم القانون عن مقاعد النيابية وفاز في تلك الانتخابات التجمع للأحرار [٧١].

لم يعبر مجلس النواب عن إرادة شعبية حقيقة ولا عن إرادة أحزاب المعارضة ورغبتها في لعب دور مؤثراً في عملية صنع القرار ووصفت جريدة المحرر الناطقة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في ٢٨ آيار ١٩٨٠م، المجلس بما يأتي: "**إن مجلس النواب ليس مغشوشا فحسب وليس مصنوعا فحسب بل هو إلى جانب هذا يعاني من الشلل وانعدام روح المسؤولية لدى الكثير من أعضائه** " (٧٢).

يتضح من مشاركة حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في المجلس الدفاع الوطني والذين دعوا إلى الدفاع عن وحدة التراب الوطني فضلاً عن موقفه المؤيد للحكومة من التعديلات الدستورية في عام ١٩٨٠م، إلا ان السيطرة الكاملة للمجلس كانت لحزب التجمع الاحرار وذلك للأصوات التي استطاع من الحصول عليها مقارنة بالأحزاب الأخرى وذلك مكنه من فرض سيطرته عليه أضف إلى ذلك كان حزب حديث النشأة.

المحور الرابع: الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨١

تعاني المملكة المغربية من أزمة اقتصادية تعود أساساً إلى السياسة الاقتصادية التي طبقتها الحكومة منذ بداية الاستقلال والمستوحاة من الليبرالية الاقتصادية التي لا تخدم سوى مصالح الاحتكاريين والاستغلاليين والأغنياء ذوي الامتيازات (٧٣)، وفي بداية الثمانينات شهد المغرب تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية(٧٤)، فقد كانت لها انعكاسات سلبية على المغرب(٧٥)، فأثرت على تراجع صادراته لاسيما الفوسفات الذي يعتبر عمود الاقتصاد المغربي،زيادة على القيود التي وضعتها السوق الاوربية المشتركة(٧٦) على صادرات النسيج والفاكهة مما أدى إلى هجرة ريفية إلى المدن للبحث عن العمل (٧٧)، وكانت حرب الصحراء الغربية (٧٨)عاملاً كبيراً في تدهور الاقتصاد المغربي (٧٩)،اذ ظلت حرب الصحراء تمتص الجزء الاكبر من موازنة المغرب ،اذ عادلت مخصصات حرب الصحراء ضعف مخصصات الزراعة وضعفين ونصف من مخصصات التعليم وبلغت تكاليفها اليومية(٢,٥) مليون دولار، وبذلك هددت الحرب ما يجنيه المغرب من الفوسفات، أضف إلى ذلك الجفاف الذي حل للبلاد عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤م،(٨٠) إذ ألحق ضرراً كبيراً بدخل الفلاحة(٨١). وكان لهذا انعكاسات خطيرة على الوضع الاجتماعي .

ازدادت الأزمة الاقتصادية في المغرب المتمثلة في ارتفاع نسبة التضخم والديون الخارجية بفوائدها وعجز الميزان التجاري وفشل الكثير من المشاريع والمؤسسات(٨٢)، فأدى ذلك إلى تردي الحالة الاجتماعية وارتفاع عدد العاطلين وتسريح العمال من المعامل (٨٣)، وقد دفعت التطورات الاجتماعية والاقتصادية بالنظام السياسي إلى طلب التحويل من البنوك الدولية ولاسيما البنك الدولي (٨٤) وصندوق النقد الدولي(٨٥)، مما انعكس ذلك ازدياد الديون الخارجية للمغرب إذ وصلت إلى ٩,٥ مليار دولار للأعوام ١٩٨١-١٩٨٢ م(٨٦)، إذ أصبح المغرب في المرتبة الثالثة من بين الدول الاكثر استدانة بفعل الاقتراض الخارجي بعد الجزائر ومصر(٨٧)، وقد وضعت الخطة الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥م) مجموعة من الحلول بعد ان اتفقت مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهذا الخصوص واستطاعت الحصول على عشرة اقساط من نادي لندن ونادي باريس (٨٨)، وضعت في الخطة برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المغربي المأخوذة من قرارات صندوق النقد الدولي على توجيه الإنتاج إلى الصادرات وتخفيض التكاليف العامة وكذلك تخفيض قيمة الدرهم، مع ذلك لم تسمح السياسة الاقتصادية الجديدة الوصول إلى تحقيق توازنات مالية وخارجية بل اقحمته في تراكم المديونية وكرست تبعيته للخارج(٨٩)، لذا اقدمت الحكومة في شباط عام ١٩٨١م، على زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية (السكر، الزيت، الدقيق)، بنسبة ١٠٪ (٩٠)، وأثار هذا القرار موجة من السخط في اوساط المعارضة بل في أوساط الحكومة اذ أقدمت الاحزاب مجتمعة وكان حزب الشعبية الدستورية الديمقراطية من بين الذين طالبوا الملك الحسن الثاني ،بالتحكيم بينها وبين الحكومة فطالبت بإلغاء القرارات، وفي ٦ حزيران ١٩٨١م، استجيب لهذا الطلب ، إذ خفضت نسبة الزيادة إلى ٥٠٪ من

تعليمات ملكية صدرت إلى الحكومة [٩١]،وبين الامين العام للحزب ان من العدل تحديد الملكية والقضاء على طبقة الاقطاعيين المحتكرين لآلاف الهكتارات ، وتوزيع الأرض توزيعا عادلاً ، واصلاح الأرض وتجهيزها وتعميم البذور والأسمدة ومراجعة القرض الفلاحي والمساعدة التي تمنحها الدولة، مع الواجب القيام بدراسات كافية لمعرفة نوعية الفلاحة التي تناسب المناطق المغربية ، وكذلك تصنيع القطاع الفلاحي، وكان يهدف عبد الكريم الخطيب من ذلك التخفيف من وطأة الاوضاع التي يعاني منها المغرب[٩٢] والجدير الذكر ان التمويل الاجنبي عمق المديونية وزاد تبعية البلاد ورهن مستقبلها بيد المؤسسات الامبريالية كصندوق النقد الدولي بصفة خاصة، وترافقت هذه الظواهر المتعددة مع تعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتهديد السلم الاجتماعي اثر الزيادة في أسعار المواد الاساسية ، فقد تقلصت الخدمات الاجتماعية ، التعليم والصحة والتوظيف والسكن واصبح الغلاء عبئاً على الضعفاء[٩٣].

إن السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة اثرت على الوضع الاجتماعي العام، إذ اعلنت وزارة التعليم المغربية في ١٥ حزيران ١٩٨١م، نتائج امتحانات البكالوريا للمرحلة الثانوية العامة اذ بلغت نسبة الرسوب فيها (٨٥٪) [٩٤]، مما أثار الطلبة وأولياء أمورهم لاسيما بعد عودة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب فدعا فيه إلى اضراب عام تمهيداً لحركة اضرابية[٩٥]، وفي ٢٠ حزيران ١٩٨١م، حدث الإضراب العام في الدار البيضاء مما أدى إلى وقوع حوادث في الدار البيضاء أسفرت تلك الحوادث عن ٦٥ قتيلاً و١٣٠ جريحاً من جراء التصادم بين الشرطة والمتظاهرين، وأجريت اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي الاتحاد الاشتراكي وكذلك عدد من المسؤولين في النقابات واتحادات الطلبة[٩٦].

وقد أكد الامين العام للحزب عبد الكريم الخطيب ضرورة النهوض بالجانب التعليمي ووجوب تعميمه وتعريبه وأيضا النهوض بجودته واختيار الأطر الاكفاء الوطنية المسلمة له ، ومراقبة الكتب المدرسية من أجل تلافي العجز والنقص ،وتعميم الكتاتيب القرآنية بالبوادي والحواضر في جميع الأحياء وإدماجها في إطار التعليم الرسمي بحيث يحفظ القران بالمدرسة الابتدائية ويفسر في الثانوية ، واجبار الاغنياء بأداء الواجبات المدرسية وإعفاء الضعفاء منها، مع توزيع المنح الدراسية لمن يستحقها من أبناء الفقراء ، ويجب أن يراعي في التعليم حاجة البلاد إلى الأطر التقنية ، فلا تعميم فقط بل لسد الفراغ الموجود،وأكد وجوب توزيع المدارس والثانويات توزيعا عادلاً بين الحواضر والبوادي[٩٧].

وقد شكلت هذه الازمة عاملاً ضغط على شعبية النظام والقوى السياسية المشاركة معه في العملية السياسية منذ ان قامت السلطة في تطبيق التكيف الهيكلي لإصلاح الاختلالات في الاقتصاد المغربي وتقليص العجز في الميزانية ، ورافق ذلك تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية فأصبح نصف السكان أميين وارتفعت نسبة البطالة فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الاولية وتعرض معدلات النمو الى التذبذب مع تناقص الاستثمارات وتعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وازدياد معاناة الفئات العمرية الشبابية من الحرمان [٩٨]، دعا الحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الى الاستثمار المنتج للثروه، ودعم الانتاج الوطني ،وتقوية الطبقة الوسطى ، ودعا الى احياء وتجديد نظام القيم المغربي الاصيل على اساس من المرجعية الاسلامية[٩٩].

وعلى الرغم من ذلك لم تستطع السلطة والقوى السياسية استئصال المشكلة وامتصاصها قبل تفاقمها وقد ساعدت تلك الأوضاع حركات الاسلام السياسي باستغلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية عبر خطابها الجماهيري والديني وجندت أعداداً كبيرة من الشباب الذين يطلبون التغير ليكونوا أنصاراً لها[١٠٠].

وبالفعل اسهم العجز الحكومي وتراكم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نمو الحركات الإسلامية في المغرب على الرغم من محاولات السلطة منع حدوث ذلك وتمكنت من الدخول للمعترك السياسي باندمجها ادماجها مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

الخاتمة

بعد دراسة حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وموقفه من التطورات السياسية في المغرب تبين ما يأتي:

ان الحياة السياسية المغربية تمتاز بأنها غنية بالأحداث والمعطيات وبتنوع مستوياتها وتغيراتها المستمرة ،وعلى اثر التوافق والتضامن حول الوحدة الترابية التي شهدها المغرب بعد انطلاق مسألة الصحراء الغربية بين الاحزاب السياسية بدأت مرحلة جديدة تميز الحياة السياسية عرفت بالمسلسل الديمقراطي واعلان الملك الحسن الثاني عن اجراء انتخابات المحلية والتشريعية عام ١٩٧٦ و١٩٧٧، وكان حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية قد شارك في الانتخابات المحلية وحصل على (٤٥٢)مقعداً فضلاً عن الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧ ايضا شارك الحزب وحصل فيها على ثلاثه مقاعد ذلك لان الحزب شارك بـ(٦٠) مرشحاً على عكس الاحزاب السياسية المغربية ،واوضح امين الحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية عبد الكريم الخطيب ان المقاعد قد وزعت للأحزاب السياسية ،وان الحزب قد واجه المضايقات والعراقيل لكنه فضل عدم الانسحاب من الساحة السياسية حتى لا يتهم بالسلبية والعزوف وعدم المبالاة ،الامر الذي دفعه الى اتخاذ موقف المؤيد من التعديلات الدستورية التي اجريت عام ١٩٨٠،كان لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية دور في معالجة الازمة الاقتصادية التي قصفت بالمملكة المغربية عام ١٩٨١ مقدماً مجموعة من الحلول للتخفيف من وطأة الازمة.

هوامش البحث ومصادره

---

(١) محمد علي داهش، الصحراء الغربية دراسة تاريخية وسياسية ١٨٨٤-٢٠١١، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل،٢٠٠٩ ، ص٥٧.

(٢) ح.و.و.ع. المسيرة السلمية في الصحراء، تقرير السفارة العراقية في الرباط ، في ١٠/٢٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢، ص١.

(٣) ح. و.و.ع وضع الصحراء المغربية ، تقرير السفارة العراقية في مدريد، في ١١/٢٠ ، في تاريخ ١٩٧٥/١٢/٨، ص١.

(٤) عبد الاله بلقريز ، جدليات الصراع والتوافق في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣١٨، ٢٠٠٥، ص١٣ ؛ محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغير)، دار ابن الاثير للطباعة والنشر،جامعة الموصل، ٢٠١٣،ص٢٧٠.

(٥) عبد الاله بلقزيز ، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي والمعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،٢٠٠٧، ص١٥٩.

(٦) وزارة الاعلام ، المملكة المغربية، الحياة السياسية في المغرب، ٣ مارس ١٩٧٨، ص١٣.

(٧) M. sehim " Les Elecaions Communales du ١٢ Novomber ١٩٧٦, Revues , uvridve , Politqueet tonomiqme Pu Maroce N. ٣, ١٩٧٧, P. ٢٩٥.

(٨) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب ١٩٦٢-١٩٩٢، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص٢١٨.

(٩) بيرنابي لوبي كارسيا، الانتخابات المغربية منذ الاستقلال الى الان، دراسة علمية موثقة ،ت: بديعة الخزاعي ،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،٢٠٠٩، ص٤٩.

(١٠) محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكرا وممارسو (الكتاب الثالث)، ج٣، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٥-٣٦.

(١١) وزارة الاعلام ، المملكة المغربية، الحياة السياسية في المغرب، ٣ مارس ١٩٧٨، ص٢٤.

(١٢) عبد الكريم الخطيب.(١٩٢١-٢٠٠٨) جنوب الدار البيضاء ،درس الطب في الجزائر ،اختير نائبا لرئيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا خلال السنة الدراسية ١٩٤٤-١٩٤٥،تابع دراسة الجراحة بالسوربون في فرنسا ،عمل في مستشفى فرانكو موزولمان لمدة ست سنوات، عاد الى المغرب عام ١٩٥١ وكان اول جراح في البلاد وفتح اول عيادة للجراحة بمدينة الدار البيضاء ،قدم فيها خدمات للمقاومين ، انتخبه قادة جيش التحرير مسؤولا اعلى للمقاومة المسلحة عام ١٩٥٤،شارك الى جانب الحركة الشعبية في تأسيس الحركة الشعبية عام ١٩٥٩،عارض اعلان حالة الاستثناء (الطوارئ) وفي شباط عام ١٩٦٧ اعلن تأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية برئاسته ينظر: فايز سارة ،الاحزاب والقوى السياسية في المغرب، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠،ص١٧٠.

(١٣) كان إلى جانب حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية كل من حزب الاستقلال والحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الديمقراطي الدستوري، والاتحاد الوطني القوات الشعبية، حزب الدستوري وحزب العمال . ينظر: احمد الدغراني ، الانتخابات الاحزاب السياسية المغربية، مطبعة المُعارف الجديد، الرباط، ١٩٩٠، ص١٠١.

(١٤) يونس برادة، المصدر السابق، ص٣٠٢.

(١٥) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، المصدر السابق، ص٢٩١.

(١٦) علي محافظة واخرون، العرب وجوارهم إلى اين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٩١.

(١٧)جمعة علي محمد هواس، التعددية الحزبية في المغرب ١٩٥٦-١٩٨٤، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة تكريت،٢٠١٣،ص١٧٢-١٧٣.

(١٨)عبد الوهاب عبد العزيز ابو خمرة، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(١٩) وزارة الاعلام ، المملكة المغربية، الحياة السياسية في المغرب، ٣ مارس ١٩٧٨، ص٢٤-٢٦.

(٢٠) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٧،ص٩٤.

(٢١) احمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١١٠-١١١.

(٢٢) جريدة الجمهورية ، بغداد، العدد٢٩٧٥، ١٩٧٧/٦/٣.

(٢٣) عبد الوهاب عبد العزيز ابو خمرة، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٢٤) كان إلى جانب عبد الكريم الخطيب ايضا ثلاثه وزراء اخرون وهم كل من محمد بوستة، وعبد الرحيم بو عبيد، والمحجوبي احرضان، ينظر: محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣-١٩٩٧،مطبعة البريق، بغداد،٢٠١٠، ص١٤٣ ؛ جريدة الجمهورية، بغداد، العدد ٢٩٧٥، ١٩٧٧/٦/٣.

(٢٥) جنان سعدون عبد محمود ،الحزب الشيوعي ودورة السياسي في المغرب (١٩٤٣-١٩٨٦)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت،٢٠١٣، ص١٧٩.

(٢٦) ياسين سعد محمد، الاحزاب والقوى السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في المملكة المغربية بعد الاستقلال ،رسالة ماجستير ،معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٠، ص٩٠.

(٢٧) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٢٨) هدى حسين موسى الخفاجي ،الحسن الثاني ودورة السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٨٩،رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية،٢٠٠٥، ص٧٩.

(٢٩)علي محافظة وآخرون، المصدر السابق، ص١٩١.

(٣٠) احمد الدغراني، المصدر السابق، ص٤٣.

(٣١)عبد الحي ينبس، الموسوعة البرلمانية (المسار البرلماني المغربي من النشأة إلى الانتقال الديمقراطي)، المجلد الاول، ج١، منشورات المعارف، الرباط، ٢٠٠٧، ص٦٢.

(٣٢) جهاد عبد الملك عودة،الانتخابات القروية وظاهرة المستقلين ،مجلة السياسية الدولية ، العدد (٤٩)، القاهرة،١٩٧٧،ص٦٢؛ محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغير)،المصدر السابق ، ص٢٧٠.

(٣٣) احمد السهيلي، مشكلة الديمقراطية والانتخابات في المغرب ، المطابع العامة المغربية، الدار البيضاء، ١٩٨٢، ص٤٢ ؛ عبد الكريم ، التطور الدستوري والنيابي في المغرب ،مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء،١٩٩٣،ص٢٤٣.

(٣٤) انور مولود ذبيان ،الحياة الحزبية ومسألة الديمقراطية في المغرب (١٩٦١-١٩٨٥)،اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٨٩ ،ص١٩٧.

(٣٥) امال جسام حميد، تطور الحركة الدستورية الديمقراطية في المغرب ١٩٧٢-١٩٩٥، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٧، ص٥٤.

(٣٦) فرح كريم ماذي بدن، دور الاحزاب في التنمية السياسية المغرب انموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥،ص١٤٧.

(٣٧) فايز سارة ، المصدر السابق ،ص٩٠.

(٣٨)محمود صالح الكروي ، التعددية الحزبية في المغرب ،١٩٦٢-١٩٨٤،مجلة الاستاذ، العدد(٧٤)،جامعة بغداد،٢٠٠٨، ص٩٨ .

(٣٩) مجلة الطليعة العربية، العدد (٢٧٢)، باريس، ١٩٩٤/٩/٢٤، ص٦-٨.

(٤٠) أحمد عصمان: من مواليد مدينة وجدة عام ١٩٣٠، وفيها اكمل دراسته الابتدائية ثم التحق بالمعهد المولوي في الرباط كان صديقاً للملك الحسن الثاني، حصل على الاجازة في الحقوق وشهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص والعام،

وفي عام ١٩٥٥ التحق بالديوان الملكي بعد عودة الملك محمد الخامس من المنفى، وعين في المجلس الاستشاري، ومن ثم عين وزيراً للخارجية في عام ١٩٥٧، وبعد ذلك تسلم منصب كاتب الدولة عام ١٩٥٩، ثم سفيراً للمغرب في المانيا الغربية وشغل العديد من المناصب الوزارية والحكومية المهمة حتى تم انتخابه رئيساً للحكومة المغربية في تشرين الثاني ١٩٧٢ واستمر فيها حتى تشرين الاول ١٩٧٧،وفي الفترة مابين ١٩٧٩-١٩٨٣عمل مبعوثاً خاصاً للملك الحسن الثاني، ثم عين في ايلول عام ١٩٨٤ رئيساً لمجلس النواب واعيد انتخابه لنفس المنصب في تشرين الاول عام ١٩٨٧. ينظر: عبد السلام البكاري،لا دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب ١٩٥٥-٢٠٠١،مطبعة بني ازناس ،سلا ،ص ١٥٢-١٥٣.

(٤١) فرح كريم ماذي بدن، المصدر السابق،ص١٤٨.

(٤٢)سمر رحيم الخزاعي، العلاقات المغربية – الأمريكية(١٩٥٦-١٩٩١)، اطروحة دكتوراه ، كلية تربية بنات ، جامعة بغداد، ص٧٦؛ فدوى مرابط ، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٠، ص١١٧ ؛.

(٤٣) جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق، ص١٨٦.

(٤٤) امال جسام حميد، المصدر السابق، ص٩٢.

(٤٥) محمود صالح الكروي، التعددية الحزبية في المغرب ، المصدر السابق، ص٢٧-٥٥.

(٤٦) علي سليمان صايل، النظام السياسي في المملكة المغربية، مجلة دراسات دولية ،العدد(٥٣)،جامعة بغداد،٢٠١٢ ، ص٣٣-٣٤.

(٤٧) جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٤٨) المملكة المغربية، دستور ١٩٧٢، مطبعة الاتياء، الرباط.

(٤٩) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٥٠) ظريف محمد، النسق السياسي المغربي المعاصر، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص١٣٦.

(٥١) حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة اسئلة التوافق، مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب ، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص٧٣.

(٥٢) وجاء في الفصل ٤٩ من دستور ١٩٧٢ (اذا لم يقع قبول الميزانية في ٣١ كانون الاول فان الحكومة تفتح بمرسوم الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام النوطة بها على اساس ما هو مفتوح بالميزانية المعروضة يقصد المصادقة). ينظر: المملكة المغربية، دستور عام ١٩٧٢.

(٥٣) الفصل (٤٣) من دستور المملكة المغربية لعام ١٩٧٢.

(٥٤) الداي ولد سيدي بابا: (١٩٢١-١٩٩٢) ولد في موريتانيا وتوفي في الرباط، وهو سياسي ودبلوماسي مغربي من اصول موريتانية ، ينتمي إلى حزب التجمع الوطني للأحرار، تلقى تعليمه في موريتانيا وعندما جاء إلى المغرب في عام ١٩٥٨ عين مستشاراً في وزارة الخارجية، وبقي يتقلد مناصب مهمة إلى حين تعينه رئيس مجلس النواب، وهو رابع رئيس مجلس النواب فقد تولى هذا المنصب ما بين عامي ١٩٧٧-١٩٨٣ . ينظر: عبد الحي بنيس، المصدر السابق، ص٥٣٤.

(٥٥) ادريس قاسمي وخالد المير، المؤسسات الدستورية بالمغرب ونظام الموظفين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص٢٥.

(٥٦) عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٥٧) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٥٨) احمد الدغراني، المصدر السابق، ص٥٠.

(٥٩) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٦٠) امال جسام حميد، المصدر السابق، ص٦٤.

(٦١) تعرضت مدينة طان كان المغربية في كانون الثاني ١٩٧٩ في الصحراء الغربية إلى هجوم من قبل جبهة البوليسار واحتلوها . ينظر: ح.و.و.ع، ملف المغرب العربي/ الصحراء المغربية /فايل رقم١، مجلي قيادة الثورة، مكتب أمانة السر (سري وشخصي) إلى السيد طارق عزيز، الاحداث الاخيرة بين المغرب والجزائر، العدد ٦١٠٤/٣/٣ ، بغداد، ١٩٧٩/٧/٨، ص١.

(٦٢) وكالة الانباء العراقية، الوضع في الصحراء الغربية يتأرجح بين الانفراج والانفجار ، ١٩٧٩/٥/١٧، ص١٧.

(٦٣) ضم المجلس اعضاء (حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الاستقلال، والحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية)، ينظر: جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٦٤) المعطي بو عبيد: ولد في الدار البيضاء في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٢٧ ، اكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية وانهاها بالثانوية مولاي يوسف بالرباط، سافر إلى فرنسا وحصل على بكالوريوس في الحقوق ، ثم حصل على شهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص في جامعة بوردو الفرنسية ، وعمل في سلك المحاماة حتى عام ١٩٥٥، عين وكيلاً للملك في مدينة طنجة ، في عام ١٩٥٨ عين وزيراً للشغل والشؤون الاجتماعية ، في عام ١٩٧٧ عين وزيراً للعدل ، في ٢٧ اذار عام ١٩٧٩ عين وزيراً اول، عين للمرة الثانية وزير اول بعد التعديل الوزاري ، في ٩ آذار عام ١٩٨٣ اعلن تأسيس حزب الاتحاد الدستوري ، انتخب في ٤ ايلول عام ١٩٨٤ نائباً برلمانيا بدائرة الحي الحسني بالدار البيضاء ، توفي في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٩٦. ينظر: عبد السلام البكاري ، المصدر السابق،ص١٥٥-١٥٦.

(٦٥) اذ كانت هناك أسباب دفعت احمد عصمان إلى طلب الاستقالة منها الصراعات على الزعامة والمصالح الشخصية ، فضلاً عن تردي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المملكة المغربية منذ عام ١٩٧٧ ونتيجة فشل الحكومة في ايجاد الحلول المناسبة اضطر الملك الحسن الثاني الموافقة على اقالة احمد عصمان في ٧ آذار ١٩٧٧. ينظر: فايز سارة، المصدر السابق، ص٩٤.

(٦٦) مجلة الدستور، لندن، العدد ٤٦٨، ٢ حزيران ١٩٨٠، ص١٥.

(٦٧) ابراهيم ابراش، الديمقراطية بين عالمي الفكر وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٤٩، ١٩٩٩ ؛ مجلة النهار العربي والدولي، باريس، العدد ١٥٣، ١٩٨٠/٤/٧.

(٦٨) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، المصدر السابق، ص١٥٠ ؛ مجلة السفير، بيروت، العدد ٢١٩٩، ١٩٨٠/٦/٥.

(٦٩) امال جسام حميد، المصدر السابق، ص٧١.

(٧٠) مجلة الدستور، لندن، العدد ٤٦٨، ٤/حزيران/١٩٨٠.

(٧١) بيرنابي لوبيس كارسيا، المصدر السابق، ص١١٤.

(٧٢) ياسين سعد محمد علي، المصدر السابق، ص٩٢.

(٧٣) مجلة النهار العربي والدولي، باريس، العدد ١٥٣،٧/٤/١٩٨٠.

(٧٤) اضخم أزمة شهدها النظام الرأسمالي على طول تاريخه وتعرف بالانهيار الاقتصادي العظيم ١٩٢٩، وهي في الاصل أزمة الاقتصاد الأمريكي وبدأت بالانهيار سوق الاوراق المالية في نيويورك في ٢٩ تشرين الاول انهارت قيمة ١٦ مليون اسهم نتيجة الركود ادى إلى عرضها للبيع وصل الانهيار إلى درجة اذ بلغت بالدولارات ١٥ مليار دولار حتى نهاية العام، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص١٥٩.

(٧٥) مجلة الحوادث، لندن، العدد ١٥٤٤، ١٩٨٦/٦/٦.

(٧٦) السوق الاوربية المشتركة: مشروع اقتصادي سياسي ظهر في اعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء الخارجية لست من الدول الاوربية في ايطاليا في حزيران ١٩٥١ لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، والدول الموقعة هي (فرنسا، وايطاليا، وبلجيكا، وبريطانيا، والمانيا، ولكسمبورغ)، لوضع المبادئ الاساسية لهذه السوق وسمي فيما بعد معاهدة روما لتثبت رسميا في ٢٥/اذار/١٩٥٧ الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الاوربية المشتركة. ينظر: بان ثامر ابراهيم العاني، الاتحاد الاوربي ١٩٤٩-١٩٦٤، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٩١.

(٧٧)مجدي علي عبيد، صراع الصحراء الغربية، مجلة السياسية الدولية، العدد(٩٥)، القاهرة،١٩٨٩، ص١٢٣؛ احمد ثابت، المصدر السابق، ص١١٨.

(٧٨) تكبدت المغرب خسائر كبيرة نتيجة هجمات جبهة البوليساريو لاسيما بين عامي ١٩٧٨-١٩٨١ والتي زادت من نفقات الجيش المغربي مارك تسلر ،الاستراتيجية السياسية للملك الحسن الثاني وابعاد التعبئة الدعائية الشعبية ،ت: مركز البحوث والمعلومات،بغداد،١٩٨٥ ،ص٦.

(٧٩) مصطفى نبان، النزوع الانفعالي روافده ونواقصه ، مجلة الفرقان، العدد ٦٦، ٢٠١١، ص٢.

(٨٠) لقد كان للجفاف تأثير اقتصادي كبير على الريف المغربي اذ خسر الفلاحون المغاربة الكثير من قطعاتهم الحيوانية وكذلك زراعتهم الشتويه التي انعكست اثارها على الوضع الاجتماعي في المغربي من خلال الهجرة الريفية هروبا من الموت وبدأت تتزاحم على ابواب المدن ولاسيما مدينة الدار البيضاء للبحث عن فرص عمل، ومن لم يجد عملاً يبحث في القمامة ليسد رمق الجوع . ينظر: مجلة الوطن العربي ،العدد(٤٠٧)، ٦-١٩٨١١٩٨١/١٢/٣٠.

(٨١) بيير فيرموريين، تاريخ المغرب منذ الاستقلال ، ت: عبد الرحيم حزل، افريقيا الشرق،٢٠٠٩، ص١٥٧.

(٨٢) مجلة الطليعة العربية، العدد ٩١، باريس، ١٩٨٥/٢/٤، ص٢١.

(٨٣) احمد ثابت، تحولات ديمقراطية بين الانتفاضة الخبز وملف الصحراء ،مجلة السياسة الدولية، العدد(١٢٧)، القاهرة،١٩٩٧، ص١١٨.

(٨٤) البنك الدولي: يتكون من عدة مؤسسات مالية انشئ في ٢٥ حزيران ١٩٤٦م إلى جانب صندوق النقد الدولي من وظائفه تقديم القروض للدول ولاسيما النامية لغرض تمويل المشاريع التنموية والمساعدات التقنية وتشجيع الاستثمار

العالمي. ينظر: محمودي عادل، مصطلحات – شخصيات – تواريخ معلمية وخرائط ، دار البدر، الجزائر، د.ت، ص٣٧.

(٨٥) صندوق النقد الدولي: منظمة دولية انشأت عام ١٩٤٤م في الولايات المتحدة الأمريكية لكنه تأسس رسميا عام ١٩٤٥ لغرض تعزيز التعاون النقدي الدولي عن طريق نظام دائم يهيئ جهازاً للتشاور والتعاون في= =المشكلات النقدية الدولية، أهدافها الرئيسة توفير مستويات عالية من العمالة و الانتاج وتوسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على استقرار سعر الصرف محدداً بقيمة الذهب والدولار الامريكي علماً ان مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن. ينظر: علي مولا، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الرابع، ط٣، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢١١٠.

(٨٦) احمد منسي، المصدر السابق، ص٩٣.

(٨٧) احمد ثابت، المصدر السابق، ص١١٨.

(٨٨) سراب جبار خورشيد، التطورات الاقتصادية والسياسية في المملكة المغربية (١٩٥٦-١٩٩١)،اطروحة دكتوراه ،كلية التربية بنات، جامعة بغداد،٢٠٠٤ ، ص٩٠-٩١.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠)شيماء عبد الوهاب عبد الشمري، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودورة السياسي في المغرب (١٩٧٥-١٩٩٦)، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،٢٠١٦، ص١٠٠؛جريدة السفير، بيروت، العدد ٢٥٩٣، ١٩٨١/٧/١٧.

(٩١) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، المصدر السابق، ص٢٧٦.

(٩٢) ظريف محمد ،الاحزاب السياسية المغربية ، مطابع افريقيا الشرق ،الدار البيضاء،١٩٨٨، ص ١٨٦.

(٩٣) مجلة المنار ، العدد ١٥٠ ، باريس ،١٩٩٦ ، ص٦٦.

(٩٤) محمد شفير، القرار السياسي في المغرب، دار الالفة ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص٨٩-٩١.

(٩٥) جبل بيرو، صديقنا الملك، ت: ميشيل خوري، ورد للطباعة والنشر ،سوريا،٢٠٠٢ ، ص٣٠٧.

(٩٦) جريدة السفير، بيروت، العدد ٢٥٩٣، ١٩٨١/٧/١٧.

(٩٧) ظريف محمد ، الاحزاب السياسية، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٩٨) علي الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغير، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت،٢٠٠٠،ص١٩٣.

(٩٩) ظريف محمد ، الاحزاب السياسية، المصدر السابق،ص١٨٦-١٨٧.

(١٠٠) عبد النور بن عنتر ،الاسلاميون والسلطة من الرفض الى امكانية التعايش السياسي ، موقع الجزيرة نت٢٠/٧/٢٠٠٧ .net.aljazeera.www